PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

20 عاماً YEARS

حالة المعابر في قطاع غزة

2016/3/31 - 2016/3/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر مارس 2016. يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام التاسع على التوالي، ويؤكد التقرير استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعل القيود المجحفة المفروضة على حركة سكان قطاع غزة وعلى حركة البضائع والسلع الأساسية مقبولة على المستوى الدولي، رغم انتهاكها لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويرى التقرير أن الحصار الإسرائيلي هو العقبة الأساسية لأي عملية تنمية أو إعمار لقطاع غزة، وهو السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية في القطاع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2016/3/1 وحتى 2016/3/31 (31 يوماً):

- **<u>حركة السلع والبضائع:</u>** لم يطرأ خلال فترة التقرير أي تغيير جوهري على الحركة التجارية، فقد استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. كما استمرت القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لإعادة الاعمار ومشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل سمحت سلطات الاحتلال بتوريد سلع محددة بعينها فقط، وهي في معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية، وقد شاب دخولها إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم" لمدة 9 أيام (29 % من إجمالي أيام الفترة).

  - وقد ظلت كمية مواد البناء التي سمح بدخولها خلال شهر مارس، والتي يتم توريدها وفق آلية رقابية صارمة "آلية الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة"، وقبل فرض حظر دخول المواد للقطاع الخاص، أو التي سمح بدخولها لصالح المنظمات الدولية والمشاريع القطرية، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. حيث سمحت السلطات المحتلة بتوريد 56,560 طناً من مادة الأسمنت، و14,550 طناً من مادة حديد البناء، و279,430 طناً من الحصمة، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 3.7%، و2.9%، و9.3% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار.
  - وفي خطوة لاحقة، حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، دخول مواد البناء للقطاع الخاص في غزة، وقد تسبب ذلك في توقف العمل في مئات المشاريع الإسكانية الخاصة، والتي تم الشروع بتنفيذها في وقت سابق، كما توقفت مشاريع إعادة الاعمار التي ينفذها القطاع الخاص الفلسطيني لنفس السبب. ومن المتوقع أن يؤدي توقف العمل في هذه المشاريع إلى تعميق معاناة السكان المدنيين ممن هم بحاجة ماسة لانجاز بناء منازلهم ومنشآتهم المدنية، وإلحاق خسائر كبيرة بشركات القطاع الخاص جراء توقفها عن العمل، وزيادة معدلات البطالة ومستويات الفقر المرتفعة أصلًا في أوساط العمال وأسرهم.
  - منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 9 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,203 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 167.8 طناً فقط، أي ما يعادل 47.9% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة.
  - استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 100 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 87 شاحنة منها محملة بسلع زراعية (فراولة، طماطم، بطاطا، بطاطا حلوة، خيار، ملفوف، بلح، زهرة، ليمون، برتقال، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، نعنع)، وشاحنة واحدة محملة بالسمك، و4 شاحنات أثاث، 3 شاحنات ملابس، و5 شاحنات خردة. ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 2.2% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

- **<u>حركة الأفراد وتنقل السكان:</u>** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً تمنع بموجبها معظم سكان قطاع غزة (2 مليون نسمة) من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما تحرمهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة " جسر اللنبي"، وبعض الأفراد لحاجات شخصية، عدد محدود من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية. ورغم زيادة أعداد الفلسطينيين المسموح لهم بالتنقل عبر معبر بيت حانون "ايريز" خلال فترة التقرير، غير أن الفئات المسموح لها باجتياز المعبر ما زالت محددة، ولم يطرأ أي تغيير جوهري عليها.

- إغلاق معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 8 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط). وفُتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,440 مريضاً يرافقهم 1,330 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر مارس 3 مرضى أثناء اجتيازهم معبر بيت حانون "ايريز"، ويعاني المرضى الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال من أمراضاً خطيرة، ولا يوجد لهم علاجاً في مستشفيات غزة.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مارس لـ 244 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 135 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 4 دفعات. ويعتبر عدد الزيارات محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً (17.7%)، في حين يصل عدد الزائرين إلى1,480 شخص (16.4%).
- سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 8,477 تاجراً، 2,070 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 828 من الموظفين في المنظمات الدولية، و204 من المسافرين عبر جسر اللنبي. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. كما سمحت السلطات المحتلة لـ 595 من الأشخاص (كبار السن) باجتياز حاجز بيت حانون للصلاة في المسجد الأقصى، و415 من المواطنين المسيحيين، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج طلية شهر مارس (31 يوماً)، وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر25,000 شخصاً، وقد أُغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

تفاصيل حركة المعابر خلال شهر مارس

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة[1]. وقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 أيام (29% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 17,241 شاحنة، بمعدل 556 شاحنة يومياً[2].

- **الصادرات**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مارس) بتصدير حمولة 100 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 87 شاحنة منها محملة بسلع زراعية (فراولة، طماطم، بطاطا، بطاطا حلوة، خيار، ملفوف، بلح، زهرة، ليمون، برتقال، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، نعنع)، وشاحنة واحدة محملة بالسمك، و4 شاحنات أثاث، 3 شاحنات ملابس، و5 شاحنات خردة.
ويشكل حجم صادرات القطاع خلال فترة التقرير 2.2% فقط من حجم الصادرات قبل فرض الحصار على القطاع في يونيو 2007.

- **الواردات**

  - **مواد البناء**

ظلت كمية مواد البناء التي سمح بدخولها خلال شهر مارس، والتي يتم توريدها وفق آلية رقابية صارمة "آلية الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة"، قبل فرض حظر دخول المواد للقطاع الخاص، أو التي سمح بدخولها لصالح المنظمات الدولية والمشاريع القطرية، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. ففي خلال فترة التقرير تم توريد 56,560 طناً من مادة الأسمنت، و14,550 طناً من مادة حديد البناء، و279,430 طناً من الحصمة، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 3.7%، و2.9%، و9.3% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة لإعادة اعمار غزة في الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد أكثر من عام على سريانها.

1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم اغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

2 - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

وفي خطوة لاحقة، حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، دخول مواد البناء للقطاع الخاص في غزة[3]، وقد تسبب ذلك في توقف العمل في مئات المشاريع الإسكانية الخاصة، والتي تم الشروع بتنفيذها في وقت سابق، كما توقفت مشاريع إعادة الاعمار التي ينفذها القطاع الخاص الفلسطيني لنفس السبب. ومن المتوقع أن يؤدي توقف العمل في هذه المشاريع إلى تعميق معاناة السكان المدنيين ممن هم بحاجة ماسة لانجاز بناء منازلهم ومنشآتهم المدنية، وإلحاق خسائر كبيرة بشركات القطاع الخاص جراء توقفها عن العمل، وزيادة معدلات البطالة ومستويات الفقر المرتفعة أصلًا في أوساط العمال وأسرهم.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر مارس 2016 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات اعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/ طن	احتياجات اعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/ طن	النسبة المئوية
الأسمنت	56,560	1,500,000	%3.7	84,000	%67.3
حديد البناء	14,550	500,000	%2.9	56,000	%25.9
الحصمة	279,930	3,000,000	%9.3	70,000	%399.9

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

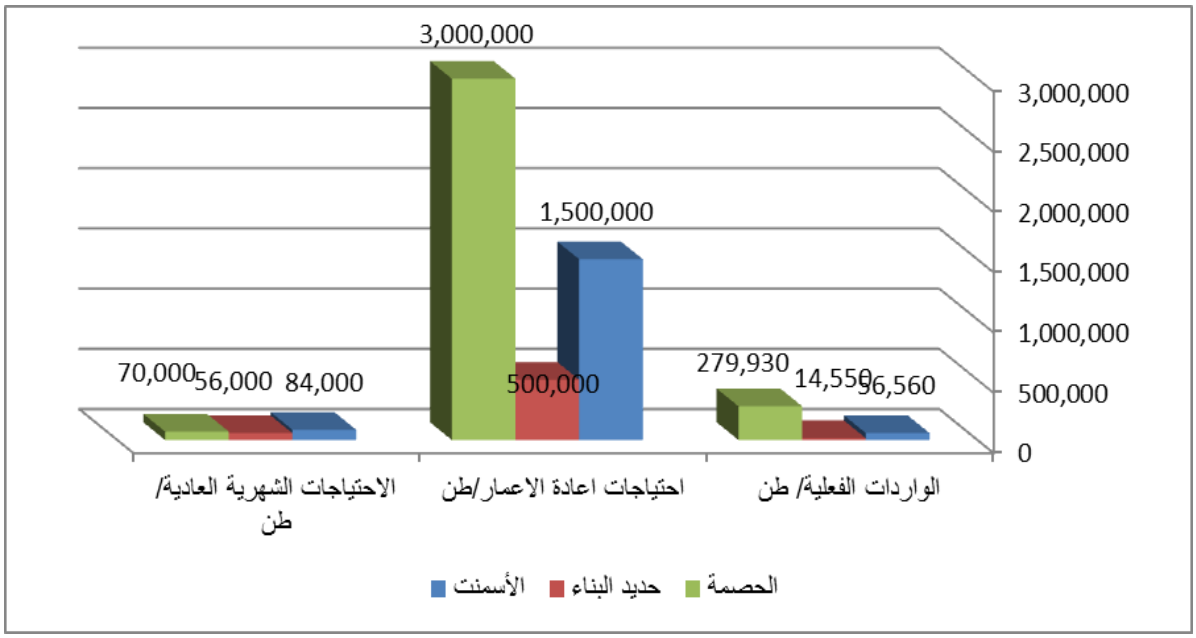

[3] – بتاريخ 2016/4/3 حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، دخول مواد البناء للقطاع الخاص في غزة رسمياً.

- **الوقود والمحروقات**

سمحت سلطات الاحتلال خلال فترة التقرير بتوريد 16,085,000 لتر سولار، 4,927,000 لتر بنزين، و6,976,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع. كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 9 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 5,203 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 167.8 طناً فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 47.9% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً. وقد تسبب ذلك في حدوث نقص في كميات الغاز في جميع محطات تعبئة الغاز، وجراء ذلك يضطر المواطنون إلى الانتظار لفترات طويلة لتعبئة نصف اسطوانة خاص.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
أبريل 2015	121.4	%34.7
مايو 2015	171.4	%48.9
يونيو 2015	181.6	%51.8
يوليو 2015	150.5	%43
أغسطس 2015	180.6	%51.6
سبتمبر 2015	127.4	%36.4
أكتوبر 2015	153.1	%43.7
نوفمبر 2015	167.7	%47.9
ديسمبر 2015	158.7	%45.3
يناير 2016	107.8	%35.9
فبراير2016	173.7	%49.6
مارس 2016	167.8	%47.9
الاحتياجات الفعلية	350	%100

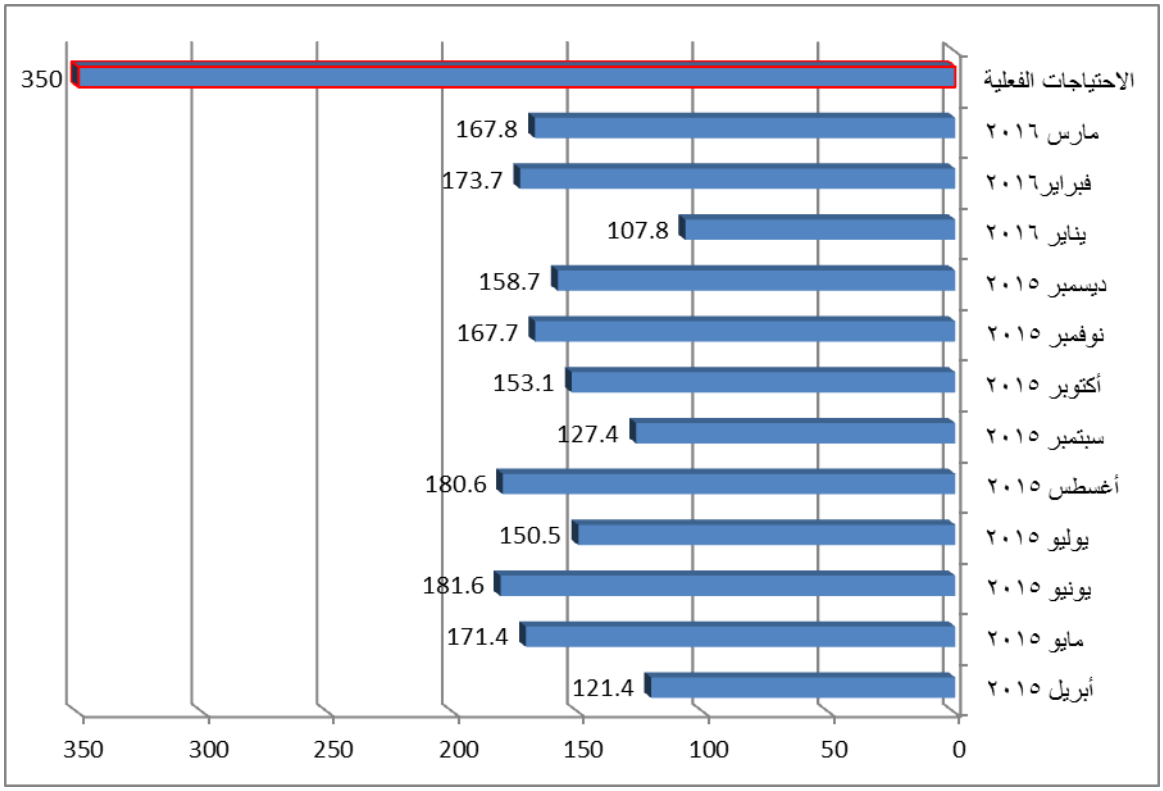
الاحتياجات الفعلية
مارس ٢٠١٦
فبراير٢٠١٦
يناير ٢٠١٦
ديسمبر ٢٠١٥
نوفمبر ٢٠١٥
أكتوبر ٢٠١٥
سبتمبر ٢٠١٥
أغسطس ٢٠١٥
يوليو ٢٠١٥
يونيو ٢٠١٥
مايو ٢٠١٥
أبريل ٢٠١٥
350
167.8
173.7
107.8
158.7
167.7
153.1
127.4
180.6
150.5
181.6
171.4
121.4
350
300
250
200
150
100
50
0

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) بعض المسافرين عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 8 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر مارس) معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 8 أيام (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، وفُتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,440 مريضاً يرافقهم 1,330 من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

اعتقال 3 مرضى أثناء مرورهم عبر حاجز بيت حانون "ايريز"

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 3 مرضى أثناء اجتيازهم معبر بيت حانون "ايريز"، ويعاني المرضى الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال من أمراضاً خطيرة، ولا يوجد لهم علاجاً في مستشفيات غزة.

فبتاريخ 2016/3/3، وفي حوالي الساعة 3:00 مساء، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة على معبر بيت حانون (ايرز)، المواطن **فادي نمر محمد الشريف، 28 عاما**، أثناء عودته إلى القطاع. ووفقا لإفادة شقيقه، محمد الشريف، لباحث المركز، فقد غادر شقيقه القطاع بتاريخ 2016/02/28، لإجراء عملية الرابط الصليبي في مستشفى المقاصد في مدينة القدس المحتلة نتيجة إصابته بالملاعب (فهو لاعب كرة قدم في نادي الهلال الرياضي) بناء على تحويل طبي من وزارة الصحة الفلسطينية، وكان معه والده كمرافق، وأجريت له العملية بتاريخ 2016/03/01. وبتاريخ 2016/03/03، غادر شقيقه ووالدهما الضفة للعودة إلى قطاع غزة، لكن قوات الاحتلال المتواجدة على المعبر احتجزت فادي من الساعة 3:00 وحتى 11:00 مساءً، ومن ثم طلبت من الوالد العودة إلى غزة، واخبره جنود الاحتلال أن ابنه معتقل لدى المخابرات الإسرائيلية.

وبتاريخ 2016/3/24، في حوالي الساعة 6:00 صباح اعتقلت قوات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون (إيرز) المواطن **هاني فتحي شراب أسليم، 41 عاماً**، سكان حي الصبرة بمدينة غزة، أثناء سفره للعلاج. ووفقا لأفاده شقيقه محمد، 40 عاماً، فإن شقيقه يحتاج لتغير مفصل في ساقه اليسرى كل خمسه أعوام في مستشفى المقاصد في مدينة القدس المحتلة. وبناء على تحويله طبية من وزارة الصحة الفلسطينية أصدرت له قوات الاحتلال تصريحاً للعلاج، وبعد أن توجه صباح يوم الخميس المذكور للمعبر، تفاجأ ذووه باتصال في الساعة 5:00 مساء اليوم نفسه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأخبرتهم باعتقاله.

وبتاريخ 2016/3/28، وفي حوالي الساعة 9:30 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على معبر بيت حانون "إيريز" المواطن المريض **محمد كامل رجب أبو عودة، 33 عاماً**، من سكان منطقة المواصي، غربي محافظة رفح، جنوبي القطاع، وذلك أثناء توجهه إلى الضفة الغربية لتلقي العلاج من انزلاق غضروفي وانسداد في النخاع الشوكي، في مركز مسلم للعيون وجراحة الأعصاب في مدينة رام الله. وأفاد الموطن كامل رجب أبو عودة، والد المريض المعتقل، والذي كان يرافقه، أنه في تمام الساعة 9:30 صباحاً، تم نقل ابنه من قبل أفراد الأمن للمقابلة بعد وصولهما إلى معبر بيت حانون "إيريز"، وانتظر هو في صالة المسافرين حتى الساعة 5:30 مساءً، ثم عاد أفراد الأمن وأخبروه بأن عليه مغادرة المعبر باتجاه قطاع غزة، وسيلحق به ابنه بعد نصف ساعة، فغادر ولكن ابنه لم يلحق به ولا يزال معتقلاً. وأضاف أن لدى ابنه تحويلة طبية من دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية، وموافقة للسفر عبر معبر بيت حانون، حصل عليها عن طريق الارتباط الفلسطيني.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مارس لـ 244 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 135 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على4 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر مارس 2016

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
2016/3/7	90	24	49	رامون
2016/3/14	86	24	47	نفحة
2016/3/21	33	8	19	ايشل
2016/3/28	34	5	20	نفحة

- **مصدر المعلومات: اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.**

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر مارس محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهمات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 380 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 135 زيارة فقط (17.7%). وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 244 شخصاً خلال شهر مارس، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,480 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتين شهرياً (16.4%).

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم او الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أياً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 8,477 تاجراً، 2,070 أشخاص من أصحاب الحاجات الشخصية، 828 من الموظفين في المنظمات الدولية، و204 من المسافرين عبر جسر اللنبي. جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.
كما سمحت السلطات المحتلة لـ 595 من الأشخاص (كبار السن) باجتياز حاجز بيت حانون للصلاة في المسجد الأقصى، و415 من المواطنين المسيحيين، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

ثانياً: معبر رفح البري

- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، طيلة شهر مارس إغلاقاً تاماً (31 يوماً)، وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "ايريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر 25,000 شخصاً، وقد أُغلق باب التسجيل للسفر عند هذا العدد، فيما يوجد الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى العمل على فتح معبر رفح، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين العالقين في جمهورية مصر العربية ودول العالم، والسماح للآلاف من سكان القطاع بالسفر عبر معبر رفح البري.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.